المثنى والجمع بين البناء والإعراب

دراسة نحوية

إعداد الدكتورة

ريم بنت خلف بن مفتن الجعيد

أستاذ النحو والصرف المشارك، قسم اللغة والنحو والصرف

كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى

المملكة العربية السعودية

المثنى والجمع بين البناء والإعراب دراسة نحوية

ريم بنت خلف بن مفتن الجعيد
قسم اللغة والنحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: hatimmustafa2@gmail. com

الملخـــص:

يتناول هذا البحث دراســة المثنى والجمع في مباحث النحو العربي، من ناحيتي البناء والإعراب، فاستعرض البحث دراسة هذين الموضوعين في أربعة أبواب نحوية، وهي أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وجملة (لا) النافية للجنس، وجملة النداء.

استعرض البحث أيضًا كتابات النحويين في عصور النحو المختلفة، واستكشف آراءهم وأدلتهم، وشواهدهم، موافقًا لهم أحيانًا، ومحاولًا مقابلة بعض آرائهم برأي جديد معتمدًا على شواهد العربية.

وجاءت نتائج البحث مواتية، حققت هدف البحث، وفيها أوجزت ما انتهى إليه البحث من نتائج، وكان أبرز ما جاء بها تبني البحث نظرية الازدواج الإعرابي وسيلةً لتفسير مواضع وقوع المثنى والجمع بين ظاهرتي البناء والإعراب.

الكلمات المفتاحية: المثنى، الجمع، البناء، الإعراب، الإشارة، الموصول، الازدواج الإعرابي.

The Dual and Plural in between Inflection and Parsing
A Syntactic Study

By: Reem Bint Khalaf Bin Meften Alj'aed
Department of Language, Syntax and Morphology
Faculty of Arabic Language
Um Al- Qura University
Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

This research studies the dual and Plural Words between inflection and Parsing in Arabic Syntax. The research displays this topic in four chapters: demonstrative Pronouns, relative Pronouns, *La* " no" negation of gender, and the vocative style. The research has also examined Arabic references along the history of Arabic Syntax to detect their reviews and evidence. The thesis sometimes follows and sometimes denounces the inherited views. The thesis tries to show evidence seeking proof of its attitude. The conclusion agreed with the scope of the thesis and the most important result was that the inflection duplication was a good means of illustration in many places regarding the dual and plural words between inflection and Parsing.

Keywords: *Muthanna* "dual", plural, inflection, syntax, sign, relative, inflectional pairing.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ولن تجد له وليًا مرشدًا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وعلى آله وأصحابه أنوار الهدى، ومصابيح الدجى، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد...

فإن للغة العربية متعدَّدَ الأوجه، واتساعَ الدلالات، وكثرةَ التأويلات والتخريجات والإيحاءات، محتملةً في إعرابها، متوسعةً في مكونات جملها، غزيرةً في تصريفات صيغها.

وعُدَّ من ميزاتها هذا التنوع، وحسُنَ فيها ذلك وحاز الغايةَ في البيان والإفصاح، واحتُسِبَ من فضائلها تناسبُ أوجهِها لمقاطع الكلام؛ إذ دخلت بذلك مجال الاشتراك، الذي يمكِّن الفصيح أن ينتقي من واسع التنوع في مكونات جملها، أو من صيغ تصريفها، ما يحقق أعلى قدر من الإفهام والبيان، والبلاغة والتبيان، وأن تنسجم أوصال جملها، وتترابط نواحي كلامها، فيتناسب بذلك مع ما اختاره الفصيح من ظاهرة بناء، أو ظاهرة إعراب.

وقد لفتني هذا الموضوع، لحل إشكالات البناء والإعراب في المثنى والجمع، في مباحث النحو العربي، وعظمت رغبتي في أن ألج غمار مسائله، وأن أعايش النحويين في تحليل القضايا المتشابكة، وأطلع على شواهد العربية في مختلف المسائل، وألم بأطراف مباحث هذا الموضوع، فاستعنت بالله أن يكون لي فيه نصيب، وأن أجلِّي بقلمي درر هذا الخلاف العلمي.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يساعد على رصد ظواهر النحو، وتحليلها، ومناقشة اتجاهات النحويين.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى اتخاذ موقف محدد من الخلافات في سبب بناء المثنى والجمع في مباحث النحو

العربي أحيانًا، وإعرابهما أحيانًا أخرى، والانتقاء من مذاهب النحويين أوفق الآراء التي تيسر فهم هذه الظواهر، من وقوع المثنى والجمع بين البناء والإعراب، وتمسك كل فريق من النحويين برأي، يخالفه فريق آخر، وهنا كان من اللازم استعراض ما استطعت من المسائل والآراء، وفحص أدلة كل فريق، وتدبر الشواهد العربية، ومحاولة الخروج برأي مناسب، يجلي هذه المشكلة.

خطة البحث:

جاء البحث بعد هذه المقدمة في ثلاثة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: التثنية والجمع في أسماء الإشارة.

المبحث الثاني: التثنية والجمع في الأسماء الموصولة.

المبحث الثالث: التثنية والجمع في (لا) النافية للجنس.

الخاتمة: وفيها عرض لما جاء بالبحث من نتائج.

هذا وإني أتوجه إلى المولى سبحانه وتعالى بجزيل الحمد والشكر على ما وفّق وأعان، على إتمام هذا العمل، الذي أرجو أن يكون في ميزان حسناتي، وأن يسد فراغًا في المكتبة اللغوية بعامة، وفي المكتبة النحوية بخاصة، وأن يفيد منه الباحثون.

المبحث الأول

التثنية والجمع في أسماء الإشارة

يرى البصريون أن (ذا) اسم إشارة للمذكر، واحتجوا بأنه اسم ظاهر، ولا يأتي الاسم الظاهر على حرف واحد. وأن تصغيره (ذيّ) فعاد إليه الأصل، والتصغير يعيد الأسماء إلى أصولها.

ويرى الكوفيون أن الاسم الذال وحدها والألف زائدة للتكثير، واحتجوا بأنَّ تثنية (ذا): (ذان)، والألف والنون للتثنية فلم يبق سوى الذال.

وقد اعترض عليهم البصريون بأن: (ذان) ليس بمثنى، بل هي صيغة موضوعة للتثنية، وعلى فرض أنه مثنى فقد سقطت ألف التثنية لالتقاء الساكنين، ولم يُرَدّ إلى أصله، فرقًا بين المتمكن وغيره نحو: (فتيان) وغيره، كما حذفت الياء في: (اللذان)[١]، وأصله: (ذَيِيَ)، بلا تنوين لبنائه، محرك العين بدليل قلبها ألفًا، وإنما حذفت اللام اعتباطًا أولًا، كما في: (يد)، و(دم)، ثم قلبت العين ألفًا، وأصل الألف واو متحرِّكة، ثمَّ حذفت اللام، وانقلبت الواو ألفًا[٢].

والمثنى والجمع من الأسماء، وفي مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، والبناء أصل في الأفعال، وفي مذهب الكوفيين أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال[٣].

وألف التثنية في الرفع عند سيبويه وياؤه في النصب والجر علامة إعراب، ولا تقدير إعراب فيه، ووافقه الزجاج وابن كيسان والفارسي[٤].

ويرجح ابن جني مذهب سيبويه بقوله: "الواحد المتمكن المعرب يحتاج إلى حرف إعراب فكذلك

---

(١) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٨٤ – ٤٨٦)، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٧٣ – ٤٧٤).

(٢) العكبري، اللباب ١/ ٤٨٦، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية (٢/ ٤٧٣).

(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٤٢، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (١/ ٤١٤)، والسيوطي، همع الهوامع (١/ ١٥)، وابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ١١٨).

(٤) سيبويه، الكتاب (١/ ١٧)، وابن جني، علل التثنية ص (٤٨ – ٤٩).

الاسـم المثنى إذا كان معربًا متمكنًا احتاج إلى حرف إعراب، وقولنا: (رجلان) ونحوه، معرب متمكن محتاج إلى ما احتاج إليه الواحد المتمكن من حرف الإعراب إذن" (١).

وعند النحويين أن التثنية تدخل المفرد المعرب لا المفرد المبني، "وأما (يا زيدان ولا رجلين) فإنما ثني قبل البناء، وأما (هذان واللذان) ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى، وليست من المثنى الحقيقي" (٢)، ولا اتفاق بين النحويين على بناء المثنى أو إعرابه، بل منهم من رجح جانب البناء لعدم سلامة المفرد في بنائه، ومنهم من نظر إلى تأثر المثنى بالعوامل فأعربه، فالمثنى يكتنفه حالتان من الازدواج، فالعرب زادوا النون في التثنية، وتركوا الألف ثابتة على حالها لا تزول، في الرفع والنصب والجر(٣).

ومن الكوفيين من يرى أن التثنية حقيقية، وجمهور النحويين من البصريين أنه اسم مبني جاء على هذه الصورة (٤).

والمثنى يتغير من الألف في الرفع إلى الياء في النصب والجر، وتعليل ذلك أنهم "أرادوا بالقلب أن يعلموا أن الاسم باق على إعرابه، وأنه متمكن غير مبني، فجعلوا القلب دليلًا على تمكن الاسم، وأنه ليس بمبني بمنزلة (متى) و(إذا) و(أنا) مما هو مبني في آخره ألف" (٥).

وإذا كان من العرب من لا يخاف اللبس، ويعامل المثنى بالألف دومًا في الحالات الإعرابية الثلاث، فإن منهم من يميل إلى بيان الإعراب، والدلالة على تمكن الاسم، واستحقاقه الإعراب، وأنه "لو تركت التثنية بالألف على كل حال لوجب أن تقول في الصفة: (رأيت الرجلان الظريفان) و(مررت بالرجلان الظريفان)، فتكون لفظ الصفة كلفظ الموصوف بالألف على كل حال فلا تجد هناك من البيان ما تجده

---

(١) ابن جني، علل التثنية ص (٥١).

(٢) المرادي، توضيح المقاصد (١/ ٣٢٣ – ٣٢٤).

(٣) الفراء، معاني القرآن (٢/ ١٧٩)، وأبو زرعة، حجة القراءات ص(٤٥٤).

(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (١/ ٧١)، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية(٢/ ٤٧٥)، وابن هشام ، أوضح المسالك(١/ ٣١ – ٣٣).

(٥) ابن جني، علل التثنية ص(٥٥ – ٥٦).

إذا قلت: (رأيت عصا معوجة أو طويلة) ونحو ذلك مما يبين فيه الإعراب، فلما كان كذلك عدلوا إلى أن قلبوا لفظ الجر والنصب إلى الياء؛ ليكون ذلك أدل على تمكن الاسم واستحقاقه الإعراب... على أن كثيرًا من العرب من لا يخاف اللبس ويجري الباب على قياسه، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث فيقول: (قام الزيدان، وضربت الزيدان، ومررت بالزيدان)، وهم بنو الحارث بن كعب وبطن من ربيعة"[١]، وأشار ابن يعيش إلى أن "المثنى مبني لقيام علة البناء فيه، كما في المفرد والجمع" [٢].

ومما يشجع على إعراب المثنى قول الزَّجَّاج: "لم يُبْنَ شيء من المثنى؛ لأنهم قصدوا أن تجري أصناف المثنى على نهج واحد، إذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث، ولا عاقل ولا غيره، فوجب ألا تختلف المثنيات إعرابًا وبناءً" [٣].

وهذا ما يجعلنا نميل إلى استواء الطرفين في الاختيار بين البناء والإعراب.

وقال ابن جني: "إن أبا علي ذكر أنه إنما جاز ذلك من الانقلاب معنى لا لفظ إعراب، فلما لم يوجد في الحقيقة في اللفظ إعراب، جاز أن يعوض منه النون وصار الانقلاب دليلًا على التمكن واستحقاق الإعراب [٤].

والرأي عندي أن ألف التثنية وقلبها ياءً في النصب والجر لبيان التمكن وأنه يستحق الإعراب، ولحوق النون للعوض عن بيان حركة الإعراب، وأنه لما أرادوا أن يعبروا عن مثنى (هذا) ألحقوا النون عوضًا عن حركة الإعراب، فصارت الصيغة شبيهة بالمثنى (هذان) والشبيه يأخذ حكم نظيره فعومل معاملة المثنى بقلب ألفه ياءً في النصب والجر.

ويمكن القول: إنَّ التثنية في (هذان) ليست واضحة أو قوية، فعومل بأصله وهو البناء على صورة واحدة.

---

(١) ابن جني، علل التثنية ص (٥٧ – ٥٨).

(٢) ابن يعيش، شرح ابن يعيش على المفصل (٣ / ١٢٧).

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (١/ ٧١)، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية (٢/ ٤٧٥)، وابن هشام، أوضح المسالك (١/ ٣١ – ٣٣).

(٤) ابن جني، علل التثنية ص (٦٢).

وقد جاء ثبوت الألف في المثنى على لغة بني الحارث بن كعب فإنهم يجرون المثنى، وما ألحق به مجرى المقصـور، فتثبت ألفه في النصـب والجر، كما تثبت في الرفع، فيقولون: (مررت برجلان)، و(قبضت منه درهمان)، و(جلست بين يداه)، وأنشدوا لهوبر الحارثي (من الطويل):

تَـزَوَّدَ مِـنّـا بَـيْـنَ أُذْنَـاهُ طَـعْـنَـةً دَعَـتـهُ إلـى هـابِـي الـتُّـرابِ عَـقِـيـمِ

وزعم أبو الخطّاب الأخفش أنه سمع قومًا من بنى كنانة وغيرهم يرفعون الاثنين في موضع الجر والنصب، ومنه قراءة من قرأ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [سورة طه: ٦٣]

كما تُنسَبُ لخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية حُكِي ذلك عن الكسائي، ولبني العنبر وبنى الهجيم ومراد وعذرة، وقال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفًا، وهذه اللغة معروفة(١)، ومنه قول رؤبة (من الرجز):

أَيَّ قَـلُـوصٍ رَاكِـب تَـرَاهـا طـاروا عَـلاهُـنَّ فَـطِـرْ عَـلاهـا(٢)

ومنه قَوْلُ المتلمس (من الطويل):

وأَطْـرَقَ إطـراقَ الشُّـجـاعِ ولـو رأى مسـاغًـا لنـابـاه الشُّـجـاعُ لَصَـمَّـمَـا(٣)

أي: لنابيه، وذكر ابن درستويه أن بني الهُجَيْم، وبني العَنْبَر، يوافقون بني الحارث في لزوم ألف المثنى(٤).

---

(١) أبو عبيدة، مجاز القرآن (٢/ ٢١)، وابن قتيبة. تأويل مشـكل القرآن ص (٣٦)، والأخفش. معاني القرآن (٣/ ٥) وابن مالك، شرح التسهيل (١/ ٦٢ – ٦٣)، والفيروز آبادي، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (١/ ٣٢٩)، وبلا نسبة في : ابن دريد، جمهرة اللغة ص(٧٠٧)، والنحاس. إعراب القرآن (٣/ ٤٦).

(٢) البيت له في ديوانه ص (١٦٨).

(٣) البيت له ، وهو في ديوانه ص (٣٤)، وروايته في الديوان :

فـأطـرق إطـراق الشـجـاع ولـو يـرى مسـاغًـا لـنـابـيـه الشـجـاع لصـمـمـا

وابن مالك، شرح التسهيل (١/ ٦٣)، وشرح الكافية الشافية (١/ ١٨٩)، قال الأزهري في تهذيب اللغة (١٢/ ١٢٨): هكذا أنشده الفراء "لناباه" على اللغة القديمة لبعض العرب، وفي : الفراء، معاني القرآن (٢/ ١٨٤)، وأنشدني رجل من الأسد عنهم "يريد بني الحارث" ثم ذكر البيت .

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل (١/ ٦٣)، وشرح الكافية الشافية (١/ ١٩٠).

ومن ذلك قول الراجز أبي النَّجْم العِجْلِي:

إنّ أَبَـاهـا وأَبَـا أَبَـاهـا قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غايَتَاهَا

ومَوْضِع الخلخالِ مِن رِجلاها[١]

ومن ذلك قول رجل من بني ضبة جاهليّ:

أعْرِفُ مِنْهَا الأنْفَ وَالعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا[٢]

وقال آخر (من الوافر):

كَأنَّ صَرِيفَ نَابَاهُ إذَا مَا أَمَرَّهُمَا صريرُ الأَخْطَبَانِ[٣]

وروى ابن جني عن قطرب (من الرجز):

هِيَّاكَ أنْ تَبْكِي بِشَعْشَعَانِ خَبِّ الفُؤَادِ مَائِلِ اليَدَانِ[٤]

وللنحويين في الشاهد القرآني السابق تخريجات:

- (إنَّ) بمعنى نعم: كما حكى الكسائي عن عاصم قال: العرب تأتي بـ(إن) بمعنى (نعم) وحكى سيبويه أن (إن) تأتي بمعنى أجل، وكما رووا حديثًا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: " لا أحصي كم سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على منبره يقول: إنَّ الحمدُ لله نحمده ونستعينه، ثم يقول: أنا أَفْصَحُ قُرَيْش كُلِّهَا "، والعرب تجعل (إنَّ) في معنى نَعَمْ كأنه أراد نعم الحمدُ لله، وذلك أن خطباء الجاهلية كانت تفتتح في خطبتها بـ (نعم)[٥]، كما قال ابن الزبير للأعرابي لما قال له: لعنَ اللهُ ناقةً

(١) ديوان أبي النجم العجلي ص٤٤٩، من قطعة أولها:

ما بال عينٍ شوقُها استبكاها

(٢) الخليل، الجمل في النحو (المنسوب إليه) (١/ ١٥٧)، وأبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة ص (١١١)، وابن جني. سر صناعة الإعراب (٢/ ٤٨٩، ٧٠٥)، وعلل التثنية (١/ ٨٨).

(٣) لا يُعرف قائله، الفخر الرازي، مفاتيح الغيب (٢٢/ ٦٦)، وابن عادل. اللباب في علوم الكتاب (١٣/ ٣٠٠)، وأبو شامة المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع (٢/ ٢٨٤).

(٤) لا يُعرف قائله، ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٢، ٧٠٥، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب (١٣/ ٣٠٠).

(٥) قراءة (إنَّ هذين) لنافع وابن عامر وحمزة والكسائي، وأبي بكر عن عاصم، وجمهور القراء، انظر: سيبويه، الكتاب

حمَلَتْني إليك، فقال له: إنَّ وراكبَها، أراد: نعم وراكبَها، وأنشد ابن قيس الرقيات (من مجزوء الكامل):

بـكَـرَ الـعَـواذِلُ بـالضُّـحَـى يَـلْـحِـيـنَـنـي وألُـومُـهُـنَّـهْ

ويَـقُـلْـنَ شَـيْـبٌ قـد عَـلا كَ وقـد كَـبِـرْتَ فـقـلـتُ: إنَّـهْ

أراد فقلت: (نعم)، فوصلها بهاء السكت" [(١)]، ومن ذلك قول الشاعر (من الكامل):

قَـالُـوا غَـدَرْتَ فـقـلـت: إنَّ ورُبَّـمـا نـالَ العُلَى وشَـفَى الغَليلَ الغـادِرُ[(٢)]

وقول الشاعر (من الخفيف):

ليْتَ شِـعْـري هـلْ لِـلْـمُـحِـبِّ شِـفـاءُ مِـن جَـوى حُـبِّـهِـنَّ؟ إنَّ الـلـقـاءُ[(٣)]

وهذا اتجاه موجود في التفكير النحوي، غير أني أميل إلى تفسير الظاهرة بنظرية الازدواج النحوي، وتوجيه (إنَّ) بمعنى (نعم) فقد ردَّه النحويون من وجهين:

أحدهما: عدم ثبوت "إنَّ" بمعنى "نَعَمْ" وما أوردوه يؤول، أما البيت فإن الهاء اسمها، والخبر محذوف لفهم المعنى تقديره: إنَّه كذلك، وأما قول ابن الزبير فذاك من حذف المعطوف عليه وإبقاء المعطوف، وحذف خبر "إنَّ" للدلالة عليه تقديره: إنها وصاحبها ملعونان.

والثاني: دخول اللام على خبر المبتدأ دون المؤكد بـ (إنَّ) المكسورة، لأن مثله لا يقع إلا ضرورة[(٤)].

(٣/ ١٥١)، وأبو حيان، البحر المحيط (٦/ ٢٣٨)، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٢١)، والبنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر ص(٣٨٤)، والنحاس إعراب القرآن (٣/ ٤٤)، ولم أعثر على تخريج للحديث.

(١) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ص(٦٦)، والخليل بن أحمد . الجمل في النحو (المنسـوب إليه) (١/ ١٥٨)، وسيبويه، الكتاب (٣/ ١٥١، ٤/ ١٦٢)، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ص(٢٤٣)، وابن جني، سر صناعة الإعراب(٢/ ٤٩٢)، واللمع في العربية (١/ ٤٣)، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية (٤/ ٤٣١) ، وابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة(٢/ ٥٤٢)، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب(١١/ ٢٢٣).

(٢) لم أهتد لقائله، البغدادي، خزانة الأدب (١١/ ٢٧٥).

(٣) لم أهتد لقائله، النحاس، إعراب القرآن(٣/ ٤٤ – ٤٥).

(٤) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب (١٣/ ٢٩٤).

والأولى أنهما يبنيان طردًا للباب على طريقة واحدة، إذْ لا معنى لإخراج حالة التثنية من البناء إلى الإعراب، وأن تغير حالة التثنية في الاستعمال من الألف في الرفع إلى الياء في النصب والجر إنما هو حرص من العرب على البيان، ثم إن الظاهر أنهما ليسا مثنيين حقيقة، بل هما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى، وهذا ما عليه النحاة.

فقد ذكروا أن الأصل في ألف التثنية أن تكون كـ (عصا)، و(رحا)، في الرفع والنصب والجر على صورة واحدة؛ لأن الحركة فيها مقدرة، كما هي في ألف (عصا) و(رحا)، ولكنه جاء الاستعمال على قلبها ياء في النصب والجر **حرصاً على البيان**، إذ لم يكن هناك ما في المفرد من البيان، ألا تراك تقول: (ضرب موسى العاقلُ عيسى الأديبَ)، فيتبين الرفع بالصفة بعد الفاعل ونصبها بعد المفعول، وهذا المعنى لا يتأتى بالتثنية لو قلت: (ضرب الزيدان العاقلان العمران القائمان)، فلم تتغير الصفة "[١]، بل أشاروا إلى أن ألف التثنية في (هذان) هي ألف (هذا) والنون فرقت بين الواحد والاثنين. كما فرقت بين الواحد والجمع نون (الذين).

والألف في (ذان) ألف التثنية وقد سقطت الألف الأولى، والدليل على ذلك أنها تنقلب ياء في الجر والنصب كألف التثنية، فعلمنا أنها ألف التثنية وأن ألف (ذا) هي الساقطة، ومن الكوفيين من يزعم أن الألف في (ذان) هي الألف التي كانت في الواحد، ويفسده ما ذكرناه من انقلابها ياء في الجر والنصب"[٢].

وأرى أن النص القرآني راعى بالبناء التناسب في (هذان)، و(لساحران)، و(يريدان)...، وراعى بالإعراب في: (ابنتي)، و(هاتين)، و(على)، و(أن تأجرني)، و(ثماني حجج).

ويمكن القول: (هذان) ليست مثنى لـ (هذا)، بل القياس (هذوان)، فـ (هذان) صيغة موضوعة مخترعة للدلالة على المثنى، وأن أسماء الإشارة والموصولة كالأعلام لا تنكر ولا تثنى إلا إذا قصد تنكيرها كما أشار ابن جني[٣].

---

(١) الزجاج، إعراب القرآن (المنسوب إليه) (١/ ٢١٨).

(٢) الفراء، معاني القرآن (٢/ ١٧٩)، وأبو الفتح عثمان بن جني، علل التثنية ص(٧٣).

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني، علل التثنية ص(٧٤ – ٧٦).

و(هذان) ـ و(هاتان)، إنما هي من الأسماء الموضوعة للتثنية المخترعة، وليست بتثنية المفرد مثل: زيد، وزيدان "[1].

فإذا لم تكن هذه الأسماء المثناة من المثنى تثنية حقيقية، فإنها صيغت على الأسماء المثناة تثنية حقيقية، فحق لها من التغير للعوامل من رفع بالألف، ونصب وجر بالياء، أي تعامل معاملة المثنى.

ووجَّه الطبري المثنى (هنا) بمشابهته (الذين) إذْ زادوا على (الذي) النون، وأقرّ في جميـع الأحوال الإعـراب على حالة واحدة، فكذلك (إنَّ هَذَانِ) زيدت على (هذا) نون وأقرّ في جميع أحوال الإعراب على حال واحدة، وهي لغة الحارث بن كعب، وخثعم، وزَبِيد، ومن وليهم[2].

والرأي عندي أن المثنى وقع في ازدواج إعرابي بين أصلٍ وهو بناء المفرد منه، وأمرٍ طارئٍ وهو دخول ما يشبه التثنية وهذا من خصائص الأسماء المتمكنة، التي تستحق الإعراب، فالظاهرة بين استصحاب الأصل (البناء نحو: هذا)، والاعتداد بالطارئ (التثنية: هذان)، وفي هذه الحالة من الازدواج الإعرابي يجوز الوجهان: البناء استصحابًا لأصل البناء، والإعراب اعتدادًا بالطارئ وهو التثنية الخاصة بالأسماء المتمكنة، فـــ (ذان)، و(تان) معربان في حالة التثنية، وهذا بالنظر إلى الظاهر، فإن العرب أدخلت عليهما علامة التثنية (الألف والنون، والياء والنون).

ومن ضعف (إنَّ) شبهُها بالفعل وفرعٌ في العمل عنه، والفعل مشبه به وهو أصل في العمل، ومن المعلوم أن المشبه أضعف من المشبه به، ونقصت (إنَّ) المشبه وهو الأضعف عن الفعل بالنصب ثم الرفع، ولو رفعتْ ثم نصبتْ كالفعل، كان هذا من تساوي الفرع بالأصل وهذا مخالف للأصول.

ولما كانت (إنَّ) مُشبَّهة بالفعل وفرعٌ في العمل، فضعفُها لا يمنع عودةَ اسمها لأصله وهو الرفع وهو الأصل، فدخول (إن) عليه عارض، والأصلي مقدم على العارض[3]، وإذا تعارض أصلان، أو أصل وفرع، جاز الوجهان، يقول الرازي: " وصف كونه مبتدأ صفة أصلية للمبتدأ ودخول إن عليه صفة

(١) أبو الفتح عثمان بن جني، علل التثنية ص (٧٦ -٧٧).

(٢) الطبري، جامع البيان(١٨/ ٣٣١).

(٣) الرازي، مفاتيح الغيب (٢٢/ ٦٣).

عرضية والأصل راجح على العارض..... فثبت بمجموع ما قررنا أن الرفع أولى من النصب، فإن لم تحصل الأولوية فلا أقل من أصل الجواز ولهذا السبب إذا جئت بخبر (إنَّ) ثم عطفت على الاسم اسما آخر، جاز فيه الرفع والنصب معًا "[١].

كما نستدل على الازدواج الإعرابي، واستواء البناء والإعراب وجوازهما بأن أسماء الإشارة وهما (ذانِ) و(تانِ)، مما يُعرب بإعراب المثنى، لما عارض سبب البناء من مجيئها على صورة التثنية التي هي من خصائص الأسماء[٢]، وممن قال بإعراب المثنى الزَّجَّاج وابن مالك[٣]، وممن قال بالبناء في المثنى لقيام علة البناء، وأنها صيغٌ موضوعة للرفع والنصب ابن الحاجب، وطائفة من العلماء، ورفضه الجوجري[٤].

استصحاب الأصل والاعتداد بالطارئ:

الاستصحاب هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيًا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه، فكان باقيًا على الأصل في البناء، وقال الأنباري: " اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة "[٥].

والأصل في الأفعال البناء، فلما أشبه المضارع الأسماء اعتد بطارئ المشابهة فأُعْرِبَ، ثم لما دخلته

(١) الرازي، مفاتيح الغيب(٢٢/ ٧٠).

(٢) الجوجري، شرح شذور الذهب(١/ ٢٧٥).

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل(١/ ٢١٣)، وشرح الكافية الشافية(١/ ٣١٥)، ورضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية(٢/ ٣١).

(٤) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٨١)، ورضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية (٢/ ٣١)، الجوجري، شرح شذور الذهب (١/ ٢٧٥).

(٥) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ص(٣٠٠، ٣٩٦).

نون التوكيد الخاصة بالأفعال اعتد بهذا الطارئ الجديد فعاد إلى البناء [١].

والرأي عندي أنه إذا صح هذا مع الفعل المضارع حيث عاد إلى البناء بسبب اتصاله بما هو من شأن الأفعال، وهو اتصاله بالنون للنسوة، وللتوكيد، فلماذا لا يقال هذا على ما اتصل به علامة التثنية والجمع وهما من شأنهما الاختصاص بالأسماء، فاستحقا بذلك الإعراب وهو الأصل في الأسماء؟ خاصة قد اختلف النحاة في اتصال المضارع بنون النسوة فمنهم من قال ببقائه على إعرابه باستصحاب الأصل، ومنهم من قال ببنائه إذ اعتد بالطارئ وهو النون.

وقد عقد السيوطي فصلًا أسماه: ذكر تعارض الأصل والظاهر، أشار فيه إلى ما يمكن أن نسميه الازدواج بين الأصل والظاهر، ونقل قول ابن الصلاح: " إذا تعارض أصلان أو أصل وظاهر وجب النظر في الترجيح "[٢].

ولا تخفى الصلة بين الفقه والنحو، فمثل هذا الازدواج الإعرابي، يحدث في الفقه كفوائت الصلاة بين السفر والإقامة، ففائتة السفر يمكن أن تُقضى مقصورة في الحضر، استصحابًا للأصل وهو القصر، أو تقضى تامة، اعتدادًا بالطارئ وهو الإقامة، فاستصحاب الأصل في مذهب الحنفية والمالكية يقضي بأن: من فاتته صلاة في السفر قضاها في الحضر ركعتين، كما فاتته في السفر، ومن فاتته صلاة في الحضر قضاها في السفر أربعًا؛ لأنه بعدما تقرر لا يتغير؛ ولأن القضاء بحسب الأداء [٣].

أما الاعتداد بالطارئ فهو مذهب الشافعية والحنابلة الذي يقضي بأن: فائتة السفر تقضى مقصورة في السفر دون الحضر، في الأظهر عند الشافعية؛ لأنها وجبت في السفر، فينظر إلى وجود السبب" [٤]أي الاعتداد بالطارئ الجديد وهو الإقامة في الحضر.

ومن ثم يتبين لنا رأيان جائزان نتيجة هذا الازدواج بين سفر وحضر، فإما الأخذ باستصحاب الأصل،

---

(١) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ص(٣٢).

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر ص(٨٩).

(٣) د. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته (٢/ ٥٠٠).

(٤) نفسه (٢/ ٥٠١).

وإما الأخذ بالاعتداد بالطارئ الجديد.

ولا غضاضة في البحث أن يستدل على هذا الازدواج الإعرابي بمسائل من خارج النحو كالفقه وأصوله، فالنحاة أنفسهم استشهدوا بظواهر من خارج النحو كالشريعة(١)، والفيزياء(٢)، وعلم الأحياء كقول النحاة أن تغيير (هذا) إلى (هذان) لا يحوله إلى مثنى، كما أن المَخْصِيّ لا يتحول إلى أنثى على ما هو معلوم في علم الأحياء، كما أخذوا من مصطلحات الفقه النسخ والتعليق، والإطلاق والتفييد، والقياس، وغير ذلك، وأمثلة النحو في الازدواج متعددة مثل:

- تابع المنادى العلم المفرد (مبني على الضم في محل نصب): يرفع التابع مراعاة للشكل، أي: اعتدادًا بالطارئ، كما يجوز نصبه مراعاة للأصل أو المحل، أي: استصحابًا للأصل.
- النكرة المخصصة: في قوله –تعالى– ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ﴾ [سورة الإنسان: ٢١]، ثيابُ: نكرة في الأصل، ومخصصة بالإضافة، ولكن النص راعى الأصل فوصفها بنكرة (خضرٌ) استصحابًا للأصل وهو التنكير.

ومن النكرة المخصصة قوله –صلى الله عليه وسلم–: (وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته)، حيث راعى أن (مقامًا) كانت نكرة فخصصت بالوصف فعوملت معاملة المعرفة، ومن ثم وصفها بمعرفة (الذي)، أي: اعتدادًا بالطارئ(٣).

- ومن النكرة المخصصة استعمالها مبتدأ، وإذا تُليتْ بجملة جاز في تلك الجملة الحال (مراعاة لما آلت إليه من التعرف)، أي الاعتداد بالطارئ، أو النعت (مراعاة لأصلها النكرة)، أي استصحابًا للأصل

و(هذان) ليس بمثنى قياسًا على تثنية الأسماء المتمكنة المعربة، وإلا قيل: (هذوان)، ولو قلنا: دخلت ألف التثنية على ألف المفرد (هذا)، فيلتقي ساكنان (هذاان) فيحذف ألف منهما فيحتمل:

---

(١) الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب(١/ ٢٨٩ –٢٩٠).

(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ص(٤٧).

(٣) البخاري، صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب الدعاء عند النداء، وهو جزء من حديث عن جابر بن عبد الله –رضي الله عنه–.

١- حذف الألف الأول منهما لالتقاء الساكنين، وتصبح الألف الثانية للتثنية فيتغير إعرابه حسب العوامل الإعرابية بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا.

٢ - كما يحتمل حذف الألف الثانية وهي ألف التثنية، فلا تكون من المثنى ولا تتغير تبعًا لعوامل الإعراب، فتصير (هذان) مبنية لها وجه واحد.

فلماذا إذن لا يقال كما قال ابن جني: إنها أسماء موضوعة مخترعة للتثنية، فقد تحمل على التثنية فتتغير بين الألف والياء حسب عوامل الإعراب، أو يُنظر إليها على أنها ليست مثنى حقيقةً فتبقى على أصل البناء بوجه واحد، ويؤيد ذلك اللهجات وشواهدها.

كما يلفت البحث إلى العلاقة بسياق الجملة والكلام، فالألف في (هذان) لشيوع الألف في سياق الآيات من سورة طه: (هذان)، و(لساحران)، و(يريدان)، و(يخرجاكم)، و(بسحرهما)، و(ويذهبا)....، والياء في (هاتين) لشيوع الياء في سياق آية سورة القصص: ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖ ﴾ والرأي عندي:

١- جواز وجهي الازدواج، واليقين بتعدد الأوجه الإعرابية.

٢- مراعاة المناسبة: أي وضع الوجه المناسب في السياق المناسب، فالألف يناسب سياق سورة طه (إن هذان)، والياء إعرابًا يناسب سورة القصص (ابنتي هاتين)، كما يناسب التثنية في عموم سورة طه من ﴿ فَأۡتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرۡسِلۡ مَعَنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبۡهُمۡۖ قَدۡ جِئۡنَٰكَ بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكَۖ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلۡهُدَىٰٓ ﴿٤٧﴾ ﴾ [سورة طه: ٤٧]، والتناسب ظاهرة لغوية معتبرة كما في: نون (سلاسلًا) لمناسبة (وأغلالًا)، وتنزين(من سبإ) لمناسبة (بنبإ)[١]، كما يرى البحث أن القرآن يراعي:

الجمع:

يَحكي ابن جني عن الخليل قياسه الجمع على المفرد، ومضارعته له، كما لم يجز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية، ويوضح ابن جني "أن بين الواحد والجمع من المضارعة ما ليس بين الواحد والتثنية ألا تراك تقول: قصرٌ وقصورٌ، وقصرًا وقصورًا، وقصرٍ وقصورٍ، فتعرب الجمع إعراب الواحد وتجد

(١) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن(٤/ ١٢٤٨).

حرف إعراب الجمع حرف إعراب الواحد ولست تجد في التثنية شيئا من ذلك، إنما هو: قصران وقصرين، فهذا مذهب غير مذهب قصر وقصور، أَوَلا ترى أن الواحد تختلف معانيه كاختلاف معاني الجمع لأنه قد يكون جمعٌ أكثر من جمع، كما يكون الواحد مخالفًا للواحد في أشياء كثيرة وأنت لا تجد هذا إذا ثنيت، إنما تنتظم التثنية ما في الواحد البتة وهي لضرب واحد من العدد البتة لا يكون اثنان أكثر من اثنين، كما تكون جماعة أكثر من جماعة هذا هو الأمر الغالب" (١).

وعليه فإعراب الجمع موافق لإعراب المفرد، وبناء الجمع تابع لبناء المفرد، وتختلف التثنية في هذا الأمر، وينطبق هذا المفهوم على التثنية والجمع في اسم الإشارة.

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب(١/ ٩٥).

المبحث الثاني

التثنية والجمع في الأسماء الموصولة

الموصول المفرد للنوعين مبني، وتتغير صيغة التثنية، فتكون بالألف في حالة الرفع (اللذان – اللتان)، وتكون بالياء في حالتي النصب والجر (اللذين – اللتين)، وقد أُسْقطت الياء وثَبت مكانها الألف في حالة الرفع نحو (اللذان)، و(اللتان)، والياء في حالتي الجر والنصب فتقول: (اللذين) و(اللتين)[١].

ولا يعد النحويون صيغة التثنية في الاسم الموصول من المثنى حقيقة، من حيث أن التثنية تختص بالمفرد المعرب لا المفرد المبني، أي هي على صورة المثنى، أو قل هي تثنية صورية، وليست تثنية حقيقية صناعية جارية على الصنعة النحوية[٢].

ومن الكوفيين من يرى أن التثنية حقيقية، وأن الموصول المثنى معرب، وجمهور النحويين من البصريين أنه اسم مبني جاء على هذه الصورة[٣].

وهذا التصور عند جمهور البصريين، حيث أن: (ذان) و(تان) و(اللذان) و(اللتان) صيغ موضوعة للاثنين، وليس من المثنى حقيقة على الأصل[٤]، كما أن "القائل بإعراب (اللذين) و(الذين) يقول بأن تثنية (اللذين) وجمع (الذين) حقيقيان، وقول البعض إنهما غير حقيقيين إنما يأتي على مذهب القائل ببنائهما" [٥].

ويرى النحويون أن حرف العلة في المفرد يُحذف عند تثنيته، ثم يُعوض عن هذا الحذف بتشديد نون

---

(١) ابن عقيل، شـرح ابن عقيل (١/ ١٤١)، والجوجري، شـرح شـذور الذهب (١/ ٣٠٧)، وخالد الأزهري، شـرح التصريح على التوضيح (١/ ١٣٢).

(٢) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك(١/ ٣٢٣ – ٣٢٤).

(٣) الفراء، معاني القرآن (٢/ ١٧٩)، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٧١ ، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٧٥)، وابن هشام، أوضح المسالك(١/ ٣١ – ٣٣) .

(٤) الصبان، حاشية الصبان(١/ ١٧٤).

(٥) نفسه (١/ ٥٩٣).

التثنية: (اللذانّ)، أو لا يحصل تعويض فتأتي صيغة التثنية بتخفيف نونها (اللذان)، والعرب تستعمل هذا وهذا، كما في قوله تعالى﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ ﴾ [سورة النساء: ١٦] حيث: "يقرأ بتشديد النون وتخفيفها، فحجة من خفف أن العرب قد تخذف طلبًا للتخفيف من غير تعويض، وتعوض طلبًا للإتمام [١].

وتشديد النون عوض عن الياء المحذوفة، فتقول (اللذينّ) و(اللتينّ) وقد قرئ ﴿ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ ﴾ [سورة فصلت: ٢٨]، بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضا في تثنية (ذا) و(تا) اسمي الإشارة فتقول: (ذانّ)، و(تانّ) وكذلك مع الياء فتقول: (ذين) و(تين) وهو مذهب الكوفيين، والمقصود بالتشديد أن يكون عوضًا عن الألف المحذوفة كما تقدم في (الذي) و(التي)[٢].

فتخفيف النون على أصل" التثنية، وبتشديدها على أن إحدى النونين عوض من اللام المحذوفة؛ لأن الأصل (اللذيان) مثل (العميان)، و(الشجيان)، فحذفت الياء لأن الاسم مبهم، والمبهمات لا تثنى التثنية الصناعية، والحذف مؤذن بأن التثنية هنا مخالفةٌ للقياس "[٣].

واسم الإشارة لا يضاف فعومل بالحذف، وحمل عليه" الذي "، و" التي "لشبه ياءيهما في لزوم المد بالألف؛ ولأنهما لا يضافان.

ولما حذفت الياء، والألف من" الذي "، و" التي "، و" ذا "و" تا "في التثنية، وكان لهما حق في الثبوت شددوا النون من" اللذين "و" اللتين "و" ذين "و" تين "ليكون ذلك عوضًا من الياء والألف" [٤]

وكأن النحويين قد اكتفوا بالاسم الموصول المفرد اليائي (الذي – التي)، مع أن العرب استعملت لغات أخرى، فقد ذكر العلماء لهما أربع لغات: "تخفيف الياء، وتشديدها، وحذفها مع كسر ما قبلها،

(١) ابن السراج، الأصول (١/ ٣٨٤)، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٦٧٤).

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب (١/ ٥٣٥).

(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن(١/ ١٧١).

(٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية(١/ ٢٥٥ – ٢٥٧).

وحذفها مع سكون ما قبلها" [١]، ومن شواهد حذف ياء (الذي) قول الشاعر (من الطويل):

فَلَمْ أَرَ بَيْتًا كانَ أحسنَ بَهجةً من الَّذْ له مِنْ آلِ عزَّةَ عامرُ[٢]

ومن شواهد حذف ياء (التي) قول الشاعر (من الكامل):

شُغفَتْ بكَ اللّتِ تيَّمتْكَ فمثلُ ما بكَ ما بها من لوعةٍ وغرامِ

وقال أبو حيان: ومن ذهب إلى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين خاص بالشعر فمذهبه فاسد؛ لأن أئمة العربية نقلوها على أنها لغات جارية في السعة[٣]، وإذا ثبت هذا (الذ) في لهجة عربية بحذف الياء، فتكون الألف والنون للتثنية.

وكما في بحث أسماء الإشارة، نجد القول نفسه في الأسماء الموصولة، يقول الرضي: "وقد جاء: (ذان) و(تان)، و(اللذان)، و(اللتان)، في الأحوال الثلاث، وعليه حمل بعضهم

قوله -تعالى﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [سورة طه: ٦٣]" [٤].

وقد جاء (ذوا - ذوَيْ) بالازدواج، فمن أشهر لغات طيئ فيها أنها تكون بلفظ واحد، للمذكر، والمؤنث مفردًا ومثنىً ومجموعًا، فتقول: جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قمن، ومنهم من يقول في المفرد المؤنث: جاءني ذات قامت، ومنهم من يثنيها فيقول ذوا في الرفع وذَوَىْ في النصب والجر وذواتا في الرفع وذَوَاتَى في الجر والنصب[٥].

---

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (١/ ٢٥٣).

(٢) البيت لا يُعرف قائله، انظر: الأنباري، الإنصـاف في مسـائل الخلاف (٢/ ٦٧١)، وابن دريد، جمهرة اللغة ص (٥٦٠)، والسيوطي، همع الهوامع (١/ ٨٢)، والدرر اللوامع (١/ ٢٥٧).

(٣) البيت لا يُعرف قائله، انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب (٢/ ١٠٠٤)، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب (١/ ٣٧٤، ٤٣٩)، والسيوطي، همع الهوامع (١/ ٨٢)، والشنقيطي، الدرر اللوامع (١/ ٢٥٩).

(٤) رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٧٥).

(٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (١/ ١٤٩ - ١٥٠).

صيغة الجمع

وصيغة المفرد (الذي) لما أرادوا منها الجمع زادوا نونًا فقالوا: (الذين) في رفعهم ونصبهم وخفضهم، كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه(١).

ووجدنا أكثر العرب من يستعمل صيغة واحدة للجمع (الذين) مبنية في الأحوال الثلاثة من الرفع والنصب والجر، ولكن وجدنا من العرب من يستعملها بحسب العوامل الإعرابية فيأتي بها بالواو في حالة الرفع (الذون)، وبالياء في حالتي النصب والجر (الذين) أي: "إذا جمع" الذي "وأريد به من يعقل فهو مبني عند غير هذيل، وأما هذيل فيشبهونه بصفات الذكور العقلاء فيعربونه، ويقولون: " نصر الذون هدوا على الذين ضلوا "(٢)، كما ثبت أنها لهجة طيئ وهذيل وعقيل(٣)، ومما يُستشهد به على هذه اللغة قول الراجز:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحوا الصَّبَاحا يومَ النُّخَيْلِ غارةً ملحاحًا(٤)

والتثنية في ذان وتان واللذان واللتان لم تجر أيضًا على سنن التثنية لما مر(٥)، كما أن (الذين) يستعمل للعاقل فقط، وأما (الذي) فيستعمل للعاقل وغيره(٦).

والبحث يرى تطبيق نظرية الازدواج الإعرابي على صيغة الجمع، لوقوعها بين أصل مبني وهو المفرد (الذي)، وطارئ جديد وهو شكل جمع المذكر، فجاز الأخذ باستصحاب الأصل وهو البناء كما في لغة أكثر العرب، كما جاز الاعتداد بالطارئ الجديد وهو شبه الجمع المذكر وهذا من خصائص

---

(١) سيبويه، الكتاب(ث/ ٤١١)، وابن السراج، الأصول في النحو (٢/ ٢٦٢).

(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (١/ ٢٥٨).

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب(٢/ ١٠٠٤).

(٤) رؤبة بن العجاج، ملحق ديوانه ص(١٧٢)، وأبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة ص(٤٧)، ص(٢٣٩)، ونسبه إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب بن الأعلم العقيلي .

(٥) حاشية الصبان (١/ ١٢٦).

(٦) الصبان، حاشية الصبان (١/ ١٢٦).

الأسماء، فاستحق بذلك الإعراب كما في لغة هذيل.

وتستعمل قبيلة طيِّئ المفرد (ذو) بمعنى الذي للمفرد والمثنى والجمع، وللمذكر والمؤنث، أي بصورة واحدة في الحالات الإعرابية الثلاث، ومع المذكر والمؤنث، فهي مبنية، ومنه قول منظور بن سحيم الفقعسي (من الطويل):

فـإمَّـا كِـرامٌ مُـوسِـــرون لـقِـيـتُـهـم فحسْـبيَ من ذو عِنـدهمْ مـا كَفـانِيـا[1]

وللبيت رواية أخرى بالياء على أنها اسم مجرور بالباء، وعلامة الجر الياء، فهي معربة بالحروف، تشبيها لها بـــ (ذو) بمعنى صاحب من الأسماء الستة، وعلى هذا تكون (ذو) الموصولة لها إعراب، وبناء، كما ثبت في الروايات.

والمؤنث منها (ذات) مبنية على الضم وهي للمؤنث خاصة، وقد ورد عن العرب قولهم: (بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات فضلكم الله به)[2].

ومن العرب من يجمع (ذو) على (ذوو) في الرفع (وذوِي) في النصب والج، و(ذوات) في الجمع وهي مبنية على الضم ـ وهي لغة طيِّئ باستعمال ذو موصولة في جمع المؤنث: جاءني ذوات قمن، ومنهم من يجمعها فيقول (ذوو) في الرفع و(ذوِي) في النصب والجر، وذوات في الجمع، وهي مبنية على الضم[3]

ومن ذلك قول رؤبة بن العجاج:

جـمـعـتـهُـا مـن أيـنُـقٍ ســوابـقِ ذواتِ يـنـهـضْـــنَ بـغـيـر ســائـق[4]

---

(١) البيت في: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص(٨١٢)، وابن يعيش، شرح المفصل (٣/ ١٤٨)، وابن مالك شرح التسهيل(١/ ٣٤)، وشرح الكافية الشافية(١/ ٢٧٤).

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ١٥٥)، والسيوطي، همع الهوامع (١/ ٢٨٥).

(٣) ابن الشـجري، أمالي ابن الشـجري (٢/ ٣٠٥)، والرضـي، شـرح الكافية (٢/ ٤١)، وابن عقيل، شـرح ابن عقيل (١/ ١٤٩ – ١٥٠).

(٤) هذان بيتان من مشـطور الرجز، لرؤبة في ملحق زيادات ديوانه ص(١٨٠)، وابن الشـجري، أمالي ابن الشـجري (٢/ ٣٠٥)، والعيني، المقاصد النحوية (١/ ٣٩)، وابن مالك، شرح التسهيل(١/ ٣٣)، وابن هشام، أوضح المسالك

ويُلْحظ أن جمع (ذو) للذكور لم يقع في ازدواج إعرابي، فللجمع أصل مبني، أو معرب، ولم يطرأ عليه طارئ جديد مختلف، فصار في الجمع على ما كان بالأصل وهو الإعراب بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا، أو البناء على صورة واحدة.

أما في جمع المؤنث فقد تحقق فيه الازدواج الإعرابي، إذْ وقع بين أصل وهو البناء على الضم، وطارئ جديد وهو شكل جمع المؤنث السالم، والجمع من خصائص الأسماء، فجاز في هذا الازدواج الإعرابي الوجهان: البناء استصحابًا للأصل، والإعراب اعتدادًا بالطارئ الجديد وهو الجمع، فجاز إعرابها إعراب جمع المؤنث السالم.

ومن صيغ الجمع في الأسماء الموصولة (اللائين) ـ وهي جمع (اللائي) بمعنى (الذين)" فيقولون: "لعن اللاءون كفروا"، ويقول غيرهم: "لعن اللائين" فيبنيه "[١].

ومما يُستشهد به على ذلك قول الشاعر (من الطويل):

وإنَّا من اللَّائينَ إنْ قَدَرُوا عَفَوْا وإنْ أُتْرِبُوا جَادُوا وإنْ تَرِبُوا عَفُّوا

وسُمع اللاءون رفعًا كالذون[٢]

ومن ذلك قول الكميت (من الوافر):

أَلَمَّا تَعْجَبي وتَرَيْ بَطيطًا من اللاّئِينَ في الحِجَج الخَوالي[٣]

ومما يُستشهد به على لغة الرفع قول الشاعر (من الوافر):

همُ اللاؤن فكّوا الغُلّ عنّي بمرْو الشاهِجانِ وهمْ جناحي[٤]

إلى ألفية ابن مالك (١/ ١٥٥)، وخالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح(١/ ١٣٨).

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية(١/ ٢٥٨).

(٢) البيت لا يُعرف قائله ، ابن مالك، شرح التسهيل(١/ ١٩٤)، والشنقيطي، الدرر اللوامع (١/ ٥٨)، والخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل(١/ ١٧٢)، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك(١/ ٣١٠).

(٣) الكميت، ديوان الكميت ص(٣٧١)، وابن فارس، مقاييس اللغة (١/ ١٨٤)، وابن منظور، لسان العرب (ب ط ط).

(٤) البيت لا يُعرف قائله، ابن مالك، شرح التسهيل(١/ ١٩٤)، وابن هشام، مغني اللبيب(١/ ٥٣٥)، والسيوطي، همع

وهنا كذلك نلحظ الازدواج الإعرابي بين البناء استصحابًا لبناء المفرد، وبين الاعتداد بالطارئ الجديد وهو الجمع المذكر وهو من خصائص الأسماء المتمكنة التي يتحقق بها الإعراب

ويستعمل" الألى "بمعنى" الذين "كثيرًا، و" اللاء "قليلًا.، يستعمل كلاهما للمذكر وللمؤنث، والأصل أن الأُلَى للمذكر، واللائي للمؤنث، يقول السيوطي في حديثه عن الأسماء الموصولة لجمع المذكر: ".. ومنها (الأُلَى) بوزن العُلَى، والمشهور وقوعها بمعنى (الذين) فتكون للعقلاء المذكرين، قال (من الطويل):

رأيت بني عمِّي الأُلَى يخذلونني على حدثان الدهر إذ يتقلبُ[1]

وقال الراجز:

وأن يكونوا من خيار أمته من الأُلَى يحشرهم في زمرته

وقد يقع للمؤنث وما لا يعقل[2]، ومن ذلك قول الشاعر (من الطويل):

وتُبلي الأُلَى يَسْتَلْئِمون على الأُلَى تراهنَّ يوم الروع كالحِدَأ القُبْل "[3]

ومن ورود" اللاء "بمعنى" الذين "قول الشاعر (من الطويل):

مِنَ النَّفَرِ اللَّاءِ الذِينَ إذا هُمُ تَهَابُ الرِّجَالُ حَلْقَةَ البَابِ قَعْقَعُوا[4]

الهوامع(١/ ٣٢٤)، والشنقيطي، الدرر اللوامع(١/ ٥٨).

(١) البيت لعمرو بن أسد الفقعسي، أبو الحسن البصري، الحماسة البصرية(١/ ٧٥)، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص(٢١٣) لبعض بني فقعس، والسيوطي، همع الهوامع (١/ ٢٨٦ – ٢٨٧) بلا نسبة ، والشنقيطي . الدرر اللوامع(١/ ٢٦٠)لبعض بني فقعس، أو لمرَّة بن عداء الفقعسي، والبغدادي، خزانة الأدب(٣/ ٣٠)لبعض بني فقعس، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح(١/ ١٣٢) .

(٢) لم أهتد إلى قائله ، والسيوطي، همع الهوامع(١/ ٢٨٦ – ٢٨٧)، وهذا يعني أن استعمال (الأُلَى) للمؤنث لهجة هذيل، بيد أن السيوطي لم يشر إلى ذلك ، والشنقيطي، الدرر اللوامع(١/ ٢٦١).

(٣) البيت لأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، ديوان الهذليين(١/ ٣٧ – ١/ ١٩٢)، وابن مالك، شرح التسهيل (١/ ٣٢)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٢٧١)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك(١/ ٤٢٣).

(٤) لم أعثر على قائله، الفراء، معاني القرآن (٣/ ٨٤)، والبغدادي، خزانة الأدب (٣/ ٥٢٩) برواية: (تهاب اللئام)

" ومن ورود "اللاء" بمعنى "الذين" قول الشاعر "(من الوافر):

فـمـا آبـاؤنـا بـأمـن مـنـه عـلـينـا الـلاء قـد مـهـدوا الـحـجـورا[١]

فحذف النون، وهذيلٌ تقول: " هم اللاءو فعلوا كذا وكذا "، ومنهم من يقول: " هم اللائي فعلوا "بالباء- في الأحوال الثلاث"، وهذه اللغة سواء في الرجال والـنساء، ومنهم من يحذف الياء في الرجال والنساء، فيقول: "هم اللاء فعلوا" و"هن اللاء فعلن" [٢]

وهي مبنية لم يتحقق فيه الازدواج الإعرابي، فمن هذيل من يستعملها بالواو، ومنهم من يستعملها بالياء.

و"اللواتي" و"اللوائي" و"اللاءات"، فيها البناء على الكسر، وبالإعراب جمع جمع، قال الشاعر (من الطويل):

أولـئـك إخـواني الـذيـن عـرفـتـهـم وأخـدانـك الـلاءاتُ زُيِّـنَ بِـالـكَـتَـمْ

بضم التاء في (اللاءاتُ) على الإعراب، وبكسرها على البناء[٣].

وهنا تحقق الازدواج الإعرابي في اللاءات بين استصحاب الأصل المبني على الكسر، وبين الاعتداد بالطارئ الجديد وهو الإعراب بسبب الجمع وهو من خصائص الأسماء الذي يستحق به الإعراب.

(١) لا يُعرف قائله، ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٠٨)، والعيني، المقاصد النحوية (١/ ٤٢٩)، وابن مالك، شرح التسهيل (١/ ٣٢)، وشرح الكافية الشافية(١/ ٢٥٨ – ٢٥٩).

(٢) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٠٨)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (١/ ٢٥٩).

(٣) لا يُعرف قائله، ابن مالك، شرح الكافية الشافية (١/ ٢٦٨)، وشرح التسهيل (١/ ١٩٢)، والسيوطي، همع الهوامع (١/ ٨٣).

المبحث الثالث

التثنية والجمع في (لا) النافية للجنس

من المعلوم أن (لا) النافية للجنس دون (إنَّ) في عملها، وتعمل عملها إلحاقًا بها؛ لمشابهتها لها في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر؛ ولأنها لتوكيد النفي كما أن إن لتوكيد الإثبات(١).

فاسم (لا النافية للجنس) مفرد مبني في حالة المفرد، فيدخل فيه الواحد والمثنى والجمع بنوعيه، وحكمه البناء على ما كان ينصب به؛ لتركبه مع لا كالشيء الواحد كخمسة عشر، ولكن محله النصب بـ (لا) لأنه اسم لها(٢).

ويقع في اسم (لا) النافية للجنس الازدواج، وتنطبق عليه الفكرة نفسها التي سبقت الإشارة إليها، وهي أن هذا الاسم بين أصل وهو النصب، ووضع طارئ وهو البناء، وتتضح فكرة الازدواج تلك في تابع الاسم كنعته مثلًا، أو العطف عليه أو غير ذلك.

وقد أشار إلى ذلك سيبويه في باب وصف المنفي فقال: "(هذا باب وصف المنفى) اعلم أنك إذا وصفت المنفى فإن شئت نونت صفة المنفى وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون، وذلك قولك: (لا غلامَ ظريفًا لك)، و(لا غلامَ ظريفَ لك)، فأما الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفى، وأما الذين قالوا: لا غلامَ ظريفَ لك، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت: لا غلامَ ظريفًا عاقلًا لك، فأنت في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلا منونًا، من قِبَلِ أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد" (٣).

فقوله: (فإن شئت نوَّنت صفة المنفى وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون)، يدل على أن التنوين هو الإعراب اتباعًا للمحل أو الأصل، وترك التنوين دليل على اتباع الظاهر وهو البناء، مما يؤكد ما يذهب

---

(١) السيوطي، همع الهوامع (١/ ٥٢٢).

(٢) سيبويه، الكتاب (٢/ ٢٧٤)، والمبرد، المقتضب (٤/ ٣٥٧)، وابن يعيش، شرح المفصل (١/ ١٠٦)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل (٢/ ٨)، وخالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٣٩).

(٣) سيبويه، الكتاب (٢/ ٢٨٨ – ٢٨٩).

إليه البحث من فكرة الازدواج الإعرابي، وجواز استعمال أي الوجهين باستصحاب الأصل، أو الاعتداد بالطارئ أو الظاهر.

وقد عقد سيبويه بابًا لبيان جواز استصحاب الأصل، أسماه: (هذا باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي) واستشهد فيه بأقوال العرب مثل قول ذي الرمة (من الطويل):

بـهـا الـعِـيـنُ والآرَامُ لا عِـدَّ عـنـدَهـا ولا كَـرَعٌ إلا الـمَـغـاراتُ والـرَّبْـلُ

وقول رجل من بني مذحج (من الكامل):

هـذا لـعَـمْـرُكُـم الصَّـغـارُ بـعـيـنِـهِ لا أُمَّ لـي إن كـان ذاك ولا أَبُ

كما استشهد بقول العرب: لا مال له قليلٌ ولا كثيرٌ، رفعوه على الموضع.

فقوله (ولا كَرَعٌ) بالرفع اتباعًا لمحل لا مع اسمها (لا عِدَّ) وهو الابتداء، وكذلك قوله في الشاهد الثاني (ولا أَبُ) بالرفع اتباعًا لمحل لا مع اسمها (لا أُمَّ) وهو الابتداء "[1]

لكن مفهوم كلام سيبويه اختلف عند بعض النحويين في التوجيه، فقد أشار الرضي إلى ذلك بقوله: " والفتحة في: (لا رجلَ) عند الزجاج والسيرافي: إعرابية، خلافًا للمبرد والأخفش وغيرهما، وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه، وذلك أنه قال: و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ثم قال: وإنما ترك التنوين في معمولها؛ لأنها جعلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر، فأول المبرد قوله: تنصبه بغير تنوين، بأنها نصبته أولًا لكنه بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف في خمسة عشر، للبناء، اتفاقًا، وقال الزجاج: بل مراده أنه معرب، لكنه مع كونه معربًا، مركب

---

(١) نفسه (٢/ ٢٩٢)، وبيت الطويل في ديوان ذي الرمة برواية: سِوى العِينِ .... ص(٥٤٤)، وهو بلا نسبة في : الخليل بن أحمد، الجمل في النحو(المنسوب إليه)(١/ ١٨٧)، المبرد .المقتضب (٤/ ٣٧١)، والأنباري، الزاهر فى معانى كلمات الناس (١/ ١٥) برواية :

ذا كـم وجَـدِّكـم الصـغـارُ بـعـيـنِـهِ لا أمَّ لـي إنْ كـانَ ذاكَ ولا أبُ

والزجاجي، اللامات ص(١٠٣) برواية: (هذا وجدكم)، وابن جني، اللمع في العربية ص(٤٥) ، والرماني، منازل الحروف(١/ ٧٧)، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب ص(١٠٩)، والرضي، شرح الكافية (١/ ٣١٦)

مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل عشر، من خمسة، فحذف التنوين مع كونه معربًا؛ لتثاقله بالتركيب مع عامله "[1].

وموقف الزجاج هو موقف أبي سعيد السيرافي أيضًا الذي يقول: " إنما ركب مع عامله، لإفادة (لا) التبرئة للاستغراق، كما أفادته (من) الاستغراقية في: هل من رجل في الدار؟، لأن (لا رجل في الدار) جواب: هل من رجل؟، فركبوا (لا) مع النكرة، كما أن (من) مركبة معها، تطبيقا للجواب بالسؤال، ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب، مع كونها معربة "[2].

فأبو سعيد يرى أن اسم (لا) معرب ثم حصل له التركيب معها، فاستثقل التركيب، فحُذف التنوين لأجل هذا الاستثقال، مع أن الكلمة معربة، فحذف التنوين عند السيرافي، والزجاج، ومن تابعهما سببه التركيب المستثقل، أي أن حذف التنوين كان للتخفيف لا للبناء، وكذلك هو مذهب الجرمي، والرماني، والكوفيين[3].

ورجح الرضي موقف المبرد وأصحابه فقال: " والأولى ما ذهب إليه المبرد وأصحابه؛ لأن حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون، لغير الإضافة والبناء: غير معهود، وأيضًا: التركيب بين (لا) والمنفي، ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف

إليه، والجار والمجرور، ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين "[4].

فقد استدل الرضي على تأييد موقف المبرد ببناء اسم (لا) بأن حذف التنوين يحصل في الإضافة والبناء، ولم يُعهد في النحو العربي حذف التنوين من الاسم المنون في غير هذين الموضعين.

كما أشار الرضي إلى أن العلاقة بين المتضايفين، وعلاقة الجار والمجرور أقوى من علاقة (لا) مع

---

(١) رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية (٢/ ١٥٥) .

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٣ – ١٤).

(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٦٦)، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية (٢/ ١٥٥)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب (٢/ ١٦٤)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل (٢/ ٨)، والسيوطي، همع الهوامع (١/ ٥٢٧).

(٤) رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية (٢/ ١٥٥).

اسمها، ومع ذلك لم يُحذف التنوين من الجزء الثاني منهما أي من المضاف إليه، ولا من الاسم المجرور.

ويرى النحويون بناءَ اسم (لا) المثنى على ما يُنصب به وهو الياء، أمَّا (الياء) فإنَّها تدلُّ على النصب في المعرب فجعلت ههنا دلالة على موضع المنصوب، وعلى لفظ الفتح الذي في اسم (لا) كما قالوا في المنادى يا زيدانُ أقبلا[١]

ومن ذلك قول (من الطويل):

تَـعَـزَّ فـلا إِلْـفَـيْـنِ بـالـعَـيْـشِ مُـتِّـعَـا ولـكـنْ لِـوُرَّادِ الـمَـنُـونِ تَـتَـابُـعُ[٢]

وعلل الخليل وسيبويه لبناء المثنى أن الاسم على ما كان عليه؛ لأنَّ العلَّة الموجبة للبناء قائمة ولا مانع منه، والمثَّنى يكون مبنيًا كما في باب النداء و(النون) ليست بدلًا من الحركة والتنوين في كلِّ موضع[٣].

ويخالف في ذلك المبرد حيث يرى أن المثنى اكتسب وضعًا جديدًا من خصائص الأسماء وهو التثنية فاستحق الإعراب، وهو عنده معربٌ لوجهين:

أحدُهما: أنَّه ليس شيء من المركَّبات ثُنِّيَ فيه الاسم الثاني وجمع.

والثاني: أنَّ المثنّى في حكم المعطوف، والعطف يمنع من البناء[٤]

ورد ذلك العكبري بقوله: " والذي ذكره غير لازم، فإنَّ المركَّب إذا سُمِّي به صحَّت تثنية الاسم الثاني وجمعه، كما لو سمَّيت رجلاً بـــ (حضرموت)، فإنَّك تقول: في التثنية والجمع (جاءني حضرموتان)، و(حضرموتون)، وأمَّا جعل التثنية كالمعطوف فذاك في المعنى لا في اللفظ "[٥]

---

(١) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب(١/ ٢٣٩).

(٢) لا يُعرف قائله، وابن هشام، أوضح المسالك(٢/ ١٠)، والسيوطي، همع الهوامع(١/ ٥٢٧)، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٥٩٢).

(٣) سيبويه، الكتاب(٣/ ٤١١).

(٤) المبرد، المقتضب(٤/ ٢٧٨).

(٥) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٤٠).

فإن كان المبرد ينظر إلى وجود النون علامة للإعراب مثل التنوين، فقد رد ذلك الرضي بأن المنادى المثنى مبني برغم وجود النون فقال: " ونحو: لا مسلمَيْن، ولا مسلمِين، مبني خلافًا للمبرد، فإن قال به لأن النون كالتنوين الذي هو دليل الإعراب، فمنقوض بنحو: يا زيدان، ويا زيدون، وهما مبنيان مع وجود النون، إذ لو كانا معربين لقيل: يا زيدَيْن ويا زيدِين، والنون ليست كالتنوين في الدلالة على التمكن "(١)

ذهب المبرد إلى أن المثنى في حكم المعطوف والمعطوف عليه، والمعطوف عليه: مضارع للمضاف فيجب النصب(٢)، وقد خالفه الرضي فقال: " ورد بأن المعطوف في باب (لا) مبني، نحو: لا رجل وامرأة، وله أن يقول: أردت عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد، كما ذكرنا في النداء في نحو: ثلاثة وثلاثين، ولا شك أن المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق، لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون "(٣).

فالاسم كان مثنى، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر، فوجد سبب البناء طارئًا على ما هو من خصائص الاسم، فوقع الازدواج الإعرابي بين أصل الإعراب، وبين الطارئ وهو التركيب المقتضي للبناء.

وكذلك بناءَ اسم (لا) المجموع على ما يُنصب به وهو الياء كما هو معلوم في النحو، فمن ذلك قول الشاعر (من الخفيف):

يُحْشَرُ النَّاسُ لا بنين ولا آ باءَ إلاَّ وقدْ عَنَتْهُمْ شُؤونُ(٤)

وعلل النحويون لبناء المجموع أن الاسم على ما كان عليه؛ لأنَّ العلَّة الموجبة للبناء قائمة ولا مانع منه،

(١) المبرد، المقتضب(٤/ ٢٨٨)، ورضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية(٢/ ١٥٦ – ١٥٧).

(٢) المبرد، المقتضب (٤/ ٣٧٦).

(٣) البيتان لا يُعرف قائلهما، وابن هشام، أوضح المسالك(٢/ ١١)، والسيوطي، همع الهوامع (١/ ٥٢٧ – ٥٢٨).

(٤) البيتان لا يُعرف قائلهما، وابن هشام، أوضح المسالك(٢/ ١١)، والسيوطي، همع الهوامع (١/ ٥٢٧ – ٥٢٨).

والمثَّنى يكون مبنيًا كما في باب النداء، و(النون) ليست بدلًا من الحركة والتنوين في كلِّ موضع[١].

ويخالف في ذلك المبرد حيث يرى أن هذا المجموع اكتسب وضعًا جديدًا من خصائص الأسماء وهو الجمع فاستحق الإعراب، فإن كان المبرد ينظر إلى وجود النون علامة للإعراب مثل التنوين فقد سبق أن رد ذلك الرضي بأن المنادى المجموع مبني برغم وجود النون، والنون ليست كالتنوين في الدلالة على التمكن" [٢]، وذهب المبرد إلى أن المجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه، والمعطوف عليه: مضارع للمضاف فيجب النصب[٣]

وقد خالفه الرضي فيما سبق بأن المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق، لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون"[٤]

فالاسم كان مجموعًا، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر، فوجد سبب البناء طارئًا على ما هو من خصائص الاسم.

وجمع المؤنث السالم يدخله التنوين، وهو تنوين المقابلة، الذي يقابل نون جمع المذكر السالم.

وللنحاة في اسم (لا) المجموع جمع مؤنث سالمًا مذاهب:

البناء على الكسر مع التنوين: وهو مذهب بعض المتقدمين وابن الدهان وابن خروف بالقياس لا بالسماع كما يقول الرضي: " وأما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين، قياسًا لا سماعًا، نظرًا إلى أن التنوين للمقابلة، لا للتمكن، بدليل قوله تعالى: ﴿ مِّنۡ عَرَفَٰتٖ ﴾ [سورة البقرة: ١٩٨][٥]، واعترض عليه الرضي يقوله: "وهو منقوض بنحو: يا مسلمات، مجردًا عن التنوين اتفاقًا"[٦]

---

(١) العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب(١/ ٢٣٩).

(٢) المبرد، المقتضب (٤/ ٣٧٦)، ورضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية (٢/ ١٥٦ – ١٥٧).

(٣) المبرد، المقتضب(٤/ ٣٧٢).

(٤) رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية(٢/ ١٥٧).

(٥) نفسه والصفحة، والسيوطي، همع الهوامع(١٤٦)، والجوجري، شرح شذور الذهب (١/ ٢٤٨).

(٦) رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية(٢/ ١٥٧).

وحجة هذا المذهب في عدم حذف التنوين، أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء، فلا يحذف.

- **البناء على الفتح بلا تنوين:** وهو مذهب أبي عثمان المازني، وأبي علي الفارسي، ورجحه ابن هشام، والرضي، وابن مالك، ويُحتج لهذا المذهب بقول سلامة بن جندل السعدي (من البسيط):

إنَّ الشَّبابَ الذي مَجدٌ عَواقبُهُ فيه نَلذُّ ولا لذاتَ للشَّيبِ[1]

وقد ارتضى الرضي هذا المذهب طردًا للباب على وتيرة واحدة، أي بالبناء على الفتح لاسم (لا) في جميع الأحوال، معللًا لهذا المذهب بقوله: "حذرًا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد (لا) التبرئة، مما كان معربًا بالحركة قبل دخولها، وهذا أولى مما قبله، طردًا للباب على نسق واحد"[2]، ورجح ابن هشام البناء على الفتح[3].

البناء على الكسر بلا تنوين: وهو مذهب جمهور النحاة بالبناء على ما يُنصب به وهو الكسر؛ لأن جمع المؤنث السالم – كما هو معلوم– يُعرب بعلامة فرعية وهي النصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وقد أشار إلى ذلك الرضي بقوله: "والجمهور يكسرونه بلا تنوين؛ لأنها وإن لم تكن للتمكن، فهي مشبهة لتنوين التمكن، فيكون على هذين القولين داخلًا في عموم قوله: يبني على ما ينصب به"[4]

ويلاحظ أن المبرد يتفق مع جمهور النحاة في بناء جمع المؤنث السالم، ولم يلتفت إلى أن الجمع من خصائص الأسماء التي تقوي الإعراب.

---

(١) البيت في: المفضل الضبي، المفضليات(١/ ١٩)، برواية : أودى الشباب الذي، ورضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية(٢/ ١٥٨)، وابن مالك ، شرح التسهيل(٢/ ٥٥)، وابن هشام ، أوضح المسالك(١/ ٢٧٩)، ومغني اللبيب ص(٨٣٤) ، وابن عقيل، شرح ابن عقيل(٢/ ٩) .

(٢) رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية (٢/ ١٥٨).

(٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب ص(١٠٨)، ومغني اللبيب ص(٨٣٤).

(٤) رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية(٢/ ١٥٧)، وأبو حيان ارتشاف الضرب من لسان العرب(٢/ ١٦٥)، وخالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح(١/ ٢٣٩).

كما يُستشهد على ذلك بالبيت السابق لسلامة بن جندل حيث وردت رواية للشاهد بالكسر (ولا لذاتِ) **جواز البناء على الكسر، وعلى الفتح**: ودليل هذا المذهب البيت السابق لسلامة بن جندل بروايتيه بالكسر وبالفتح، وهما روايتان ثابتتان عند النحاة(١).

وأشار السيوطي إلى جواز الأمرين وهو الصحيح للسماع، فقد روي بالوجهين قوله (من البسيط): ولا لذّاتِ للشّيب، وقول الشاعر (من البسيط):

لا سابغاتِ ولا جَأْواءَ باسِلَةً تَقِي المَنُونِ لدى اسْتِيفاءِ آجالِ(٢)

ووجود الروايتين يؤكد ما يذهب إليه البحث من الازدواج الإعرابي، بين استصحاب الأصل، وبين الاعتداد بالطارئ الجديد.

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل(٢/ ٩).

(٢) سبق تخريج الأول، والبيت الثاني لا يُعرف قائله، ويُروى بالوجهين بفتح تاء (سابغات) وكسرها، وابن هشام، شرح قطر الندى ص(١٦٧)، والسيوطي، همع الهوامع (١/ ٥٢٨)، والشنقيطي، الدرر اللوامع (١/ ١٢٧)، والأشموني، شرح الأشموني(٢/ ٧)، والصبان، حاشية الصبان(١/ ٥٩٥).

الخاتمــة

بعد هذا التطواف بين جوانب النحو العربي، واستعراض آراء النحاة في قضية البناء والإعراب للمثنى والجمع، أحسب أن البحث قد توصل إلى جملة صالحة من النتائج نجملها فيما يلي:

في الإشارة ويرى البحث أن ألف التثنية وقلبها ياء في النصب والجر؛ لبيان التمكن وأنه يستحق الإعراب، ولحوق النون للعوض عن بيان حركة الإعراب.

ويرى البحث أن يقال: لما أرادوا أن يعبروا عن مثنى (هذا) ألحقوا النون عوضًا عن حركة الإعراب، فصارت الصيغة شبيهة بالمثنى (هذان) والشبيه يأخذ حكم نظيره فعومل معاملة المثنى بقلب ألفه ياءً في النصب والجر.

ويمكن القول: التثنية في (هذان) ليست واضحة أو قوية، فعومل بأصله وهو البناء على صورة واحدة.

وفي تثنية اسم الإشارة يخلص البحث إلى أنه إذا لم تكن هذه الأسماء المثناة من المثنى تثنية حقيقية، فإنها صيغت على الأسماء المثناة تثنية حقيقية، فحق لها من التغير للعوامل من رفع بالألف، ونصب وجر بالياء، أي تعامل معاملة المثنى.

وفي الإشارة يرى البحث أن المثنى وقع في ازدواج إعرابي وكذلك الجمع، بين أصل وهو بناء المفرد منه، وأمر طارئ وهو دخول ما يشبه التثنية وهذا من خصائص الأسماء المتمكنة، التي تستحق الإعراب، فالظاهرة بين استصحاب الأصل (البناء نحو: هذا)، والاعتداد بالطارئ (التثنية: هذان)، وفي هذه الحالة من الازدواج الإعرابي يجوز الوجهان: البناء استصحابًا لأصل البناء، والإعراب اعتدادًا بالطارئ وهو التثنية الخاصة بالأسماء المتمكنة.

في تثنية الموصول وجمعه يرى البحث تطبيق نظرية الازدواج النحوي على صيغة الجمع، لوقوعها بين أصل مبني وهو المفرد (الذي)، وطارئ جديد وهو شكل جمع المذكر، فجاز الأخذ باستصحاب الأصل وهو البناء كما في لغة أكثر العرب، كما جاز الاعتداد بالطارئ الجديد وهو شبه الجمع المذكر وهذا من خصائص الأسماء، فاستحق بذلك الإعراب كما في لغة هذيل.

وفي جمع الموصول المؤنث فقد تحقق فيه الازدواج الإعرابي، حيث وقع بين أصل وهو البناء على

الضم، وبين طارئ جديد وهو شكل جمع المؤنث السالم، والجمع من خصائص الأسماء، فجاز في هذا الازدواج الإعرابي الوجهان البناء استصحابًا للأصل، والإعراب اعتدادًا بالطارئ الجديد وهو الجمع، فجاز إعرابها إعراب جمع المؤنث السالم كما أشار النحاة.

وفي اسم الموصول لجمع المذكر كذلك نلاحظ الازدواج الإعرابي بين البناء استصحابًا لبناء المفرد، وبين الاعتداد بالطارئ الجديد وهو الجمع المذكر وهو من خصائص الأسماء المتمكنة التي يتحقق بها الإعراب، والأمر نفسه ينطبق على الجمع المؤنث.

وفي اسم (لا) النافية للجنس يرى البحث أن الاسم كان مثنى، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر، فوجد سبب البناء طارئًا على ما هو من خصائص الاسم، فوقع الازدواج الإعرابي بين أصل الإعراب، وبين الطارئ وهو التركيب المقتضي للبناء، وفي جمع المذكر كان الاسم مجموعًا، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر، فوجد سبب البناء طارئًا على ما هو من خصائص الاسم، وفي جمع المؤنث يرى البحث أن وجود الروايتين يؤكد ما يذهب إليه البحث من الازدواج الإعرابي، بين استصحاب الأصل، وبين الاعتداد بالطارئ الجديد.

ويتبنى البحث نظرية الازدواج الإعرابي، ويستدل عليه بالشواهد العربية الثابتة، ففكرة الازدواج الإعرابي تفسر كثيرًا من مباحث اللغة والنحو، بل هي فكرة شائعة في الفكر الإسلامي بعامة، بل تعد هذه الفكرة من الأصول العربية والإسلامية، كما أشار البحث في قواعد أصول الفقه.

ويخلص البحث إلى جواز وجهي الازدواج، والفصيح من يضع الوجه المناسب في السياق المناسب.

المصادر والمراجع

١. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل، تحقيق الشيخ إبراهيم عطوة عوض، ط، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، د. ت.

٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني ت ١١١٧ هـ)، تحقيق أنس مهرة، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ١٩٩٨م.

٣. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، أبو الفضل جلال الدين، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، ط١، السعودية، نشر مجمع الملك فهد.

٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق: د. رجب عثمان، ط١، القاهرة، الخانجي، ١٩٩٨م.

٥. الأشباه والنظائر، السيوطي، أبو الفضل جلال الدين، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٣ه، د.ط.

٦. الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، تحقيق: عبدالمحسن الفتلي، ط٤، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.

٧. إعراب القرآن (المنسوب للزجاج) ، الزجاج، أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق، تحقيق الأستاذ إبراهيم الإبياري– القاهرة – د. ت، د. ط.

٨. إعراب القرآن، النحاس، بهاء الدين أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٩. أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، هبة الله بن علي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢٦ه/ ٢٠٠٦م.

١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين، دمشق، دار الفكر، د. ت، د. ط.

١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، ط٥، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٩م.

١٢. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، تحقيق موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٨٢م.

١٣. البحر المحيط، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت نشر دار الفكر، ١٤٢٠ هـ، وتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق١) د. زكريا عبد المجيد النوقي،٢) د. أحمد النجولي الجمل، ط١، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

١٤. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، أبو محمد عبد اللّه بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، نشر دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م.

١٥. التبيان في إعراب القرآن، العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله، تحقيق: علي محمد البجاوى، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، د. ت، د. ط.

١٦. تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، لبنان، بيروت، نشر دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت.

١٧. تهذيب اللغة، الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مراجعة محمد على النجار، ط١، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٩٦٤ م.

١٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان - نشر دار الفكر العربي - ط١ - ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

١٩. جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.

٢٠. الجمل في النحو (المنسوب إلى الخليل)، الخليل، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢١. جمهرة اللغة، ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، حققه وقدم له: رمزي منير بعلبكي، ط١، لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

٢٢. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن، لبنان، بيروت، دار الفكر، د. ت، د. ط.

٢٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبان، محمد بن علي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط١، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧ م.

٢٤. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط٤، لبنان، بيروت، دار الشروق، ١٤٠١ هـ.

٢٥. حجة القراءات، أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٢، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢ ه/ ١٩٨٢م.

٢٦. الحماسة البصرية، البصري، علي بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، ط٣، لبنان، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٣م.

٢٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي (عبد القادر بن عمر، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع اليعقوب، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، د. ط.

٢٨. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، الشنقيطي، أحمد بن الأمين، وضع حواشيه وأعد فهارسه: محمد باسل عيون السود، ط١، لبنان، بيروت، منشورات محمد هلي بيضون، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

٢٩. ديوان ذي الرمة، ذو الرمة، شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، ط٢، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٣٠. ديوان رؤبة بن العجاج من مجموع أشعار العرب، رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن ألورد البروسي، الكويت، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت، د. ط.

٣١. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، الرقيات، عبيد الله بن قيس، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، لبنان، بيروت، دار صادر، د. ت، د. ط.

٣٢. ديوان الكميت، الكميت، الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل الطريفي،

لبنان، بيروت، دار صادر، د. ت، د. ط.

٣٣. ديوان المتلمس، المتلمس، جرير بن يزيد بن عبد المسيح، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، مصر، القاهرة، ط. معهد المخطوطات العربية، الشركة المصرية للطباعة والنشر، ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م.

٣٤. ديوان أبي النجم العجلي، العجلي، أبو النجم الفضل بن قدامة، جمعه وشرحه وحققه: د. محمد أديب عبد الواحد جمران، سوريا، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤٢٧ه/ ٢٠٠٦م.

٣٥. ديوان الهذليين، الهذليون، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، مصر، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥م.

٣٦. الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، اعتنى به عز الدين البدوي النجار، ط١، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

٣٧. سر صناعة الإعراب، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م، د. ط.

٣٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، علي بن محمد، مصر، القاهرة، المكتبة التجارية، ط. مصطفى محمد.

٣٩. شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد عبد الله، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، مصر، القاهرة، هجر للطباعة والنسر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠ه/ ١٩٩٠م.

٤٠. شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، خالد الأزهري، لبنان، بيروت، دار الفكر،. ت، د. ط.

٤١. شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، علق عليه وكتب حواشيه: غَريد الشيخ، ووضع فهارسه: إبراهيم شمس الدين. ط١، لبنان، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٤٢. شرح شذور الذهب، الجوجري، شمس الدين محمد، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط١،

السعودية، المدينة المنورة، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤م.

٤٣. – شـــرح شـــذور الذهب، ابن هشـــام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط١، الســـعودية، المدينة المنورة، نشـــر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإســـلامية، ١٤٢٣هـــــ/ ٢٠٠٤م، وتحقيق: عبد الغني الدقر، ســـوريا، دمشـــق، الشـــركة المتحدة للتوزيع، ١٩٨٤م، د. ط.

٤٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، بهاء الدين، تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. ٢٠، مصر، القاهرة، دار التراث، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠ ه/ ١٩٨٠ م.

٤٥. – شرح قطر الندى ةبل الصدى، ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، مصر، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

٤٦. شرح الكافية، رضي الدين، محمد بن الحسن النحوي الاستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ليبيا، جامعة قاريونس، ١٣٩٨ ه/ ١٩٧٨ م، د. ط.

٤٧. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، جمال الدين محمد عبد الله، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مصر، القاهرة، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢ه، د. ط.

٤٨. شرح كتاب سيبويه، السيرافي أبو سعيد الحسن، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨م.

٤٩. شرح المفصل، ابن يعيش، موفق بن أبي البقاء، عالم الكتب، لبنان، بيروت، وط. مصر، القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية، د. ت، د. ط.

٥٠. صحيح البخاري، البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، طبعت بالأوفست عن طبعة استانبول، دار الكتب العامرة، ونشر لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت، د. ط.

٥١. علل التثنية، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. صبح التميمي، مصر، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٢م، د. ط.

٥٢. الفقه الإسلامي وأدلته، الزُّحَيْلي، وَهْبَة الزحيلي، ط٤، سوريا، دمشق، دار الفكر، د. ت.

٥٣. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان، ط١، مصر، القاهرة، بولاق، ١٣١٦هـ، وتحقيق عبد السلام محمد هارون، لبنان، بيروت، ط. دار المعارف، د. ت.

٥٤. اللامات، الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، سوريا، دمشق، نشر دار الفكر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٥٥. اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله، تحقيق غازي مختار طليمات، ط١، سوريا، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٥م.

٥٦. اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، أبو حفص عمر، تحقيق الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط١، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م

٥٧. لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، مصر، القاهرة، دار المعارف، د. ت، د. ط.

٥٨. اللمحة في شرح الملحة، ابن الصايغ، محمد بن الحسن الصايغ، دراسة وتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، السعودية، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٥٩. اللمع في العربية، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢م، د. ط.

٦٠. مجاز القرآن، أبو عبيدة، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فواد سزگين، مصر، القاهرة، مكتبة الخانجي، د. ت، د. ط.

٦١. معاني القرآن، الأخفش، سعيد بن مسعدة، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مصر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٦٢. معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق: أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على نجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبى، مصر، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة د. ت، د. ط.

٦٣. معاني القرآن، النحاس، أبو جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، السعودية، مكة

المكرمة، نشر جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ.

٦٤. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، ط١، لبنان، بيروت، نشر دار عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.

٦٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، لبنان، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٥م.

٦٦. مفاتيح الغيب من القرآن الكريم، الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، ط١، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠ م.

٦٧. المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، تحقيق: د. علي بوملحم، ط١، لبنان، بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م.

٦٨. المفضليات، الضبي، المفضل بن محمد، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط٦، مصر، القاهرة، دار المعارف، ١٣٦١ هـ/ ١٩٤٢ م.

٦٩. المقاصد النحوية، العيني، محمود بن أحمد، طبع مع خزانة الأدب، لبنان، بيروت، دار صادر، د. ط – د. ت.

٧٠. مقاييس اللغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مصر، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩م، ونشر اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٢م.

٧١. المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

٧٢. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، مصر، القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى، د. ت، د. ط.

٧٣. النوادر في اللغة، أبو زيد، سعيد بن أوس، ط٢، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

٧٤. همع الهوامع، السيوطي، أبو الفضل جلال الدين، تحقيق أحمد شمس الدين، ط١ – دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨ م.

فهرس الموضوعات

المحتويات

الملخـــص ١٣٤٧

مقدمـــة ١٣٤٩

المبحث الأول: التثنية والجمع في أسماء الإشارة ١٣٥١

المبحث الثاني: التثنية والجمع في الأسماء الموصولة ١٣٦٤

المبحث الثالث:التثنية والجمع في (لا) النافية للجنس ١٣٧٢

الخاتمـــة ١٣٨٠

المصادر والمراجع ١٣٨٢

فهرس الموضوعات ١٣٨٩